

## جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة

### برنامج إصلاحات بخصوص موضوع الهجرة قانون الأجانب ، اللجوء والجنسية للفترة التشريعية 2018 - 2013

ترتأي جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة ASGI أنه من الضروري القيام بإصلاح جذري وعاجل لقوانين الهجرة وذلك لـ :

#### 1. تنويع وتبسيط أشكال الدخول إلى إيطاليا

تعديل المرسوم السنوي لبرمجة عدد الأجانب الذين يمكنهم الدخول إلى إيطاليا (مايسمى ب Decreto Flussi) لكي يصبح إجباريا كل سنة، ملبيا بشكل فعلي لاحتياجات التشغيل في كل الجهات الإيطالية، ومبنيًا على معايير متنوعة لتحديد الحصص، وليكون قادراً على ضمان دخول المهاجر إلى إيطاليا في وقت وجيز (وذلك أيضاً من خلال العمل بمبدأ السكوت علامة على القبول Silenzio assenso). اعتماد قناة جديدة للدخول تمكن المواطنين الأجانب من المجئ إلى إيطاليا بشكل منتظم عن طريق تأشيرة البحث عن العمل (لمدة سنة على الأقل) مع محفزات حقيقية للرجوع إلى البلد الأصلي في حالة عدم العثور عليه. تبسيط إجراءات معادلة الشهادات الدراسية والشهادات المهنية المحصل عليها في الخارج. تحفيز المفاوضات وتطبيق الإتفاقيات الثنائية الهادفة إلى تنظيم برامج للتكوين المهني في البلدان الأصلية. ضمان استرجاع اقتطاعات الضمان الإجتماعي المستحصلة في إيطاليا، في جميع الحالات، عندما يتم اتخاذ القرار بالرجوع النهائي للبلد الأصلي دون التوفر على شروط المعاش (التقاعد).

2. تبنى آلية منتظمة لتسوية الوضعية القانونية لكل مواطن أجنبي يثبت ممارسته لعمل أو لديه روابط عائلية أو عاطفية في إيطاليا. ضمان تحويل كل أنواع الإقامة (تغيير السبب السابق للحصول على الإقامة). نقل صلاحيات تجديد رخص الإقامة إلى البلديات، إلغاء ميثاق الإدماج Accordo di integrazione، والضريبة على رخصة الإقامة وأي إجراء إداري ينجم عنه الإلغاء الآلي لرخصة الإقامة.

3. تعزيز الحق في التجمع العائلي وذلك بالإعفاء الجزئي من مستلزمات وشروط الدخل والسكن والتنصيص على اعتماد نفس الشروط (المطلوبة في حالة الأزواج والأبناء القاصرين) على الوالدين أيضاً، وتسهيل تسوية الوضعية القانونية لأفراد العائلة القاطنين في إيطاليا بدون رخصة إقامة. ضمان المساواة في

الحقوق بالنسبة لجميع الأطفال القاصرين بغض النظر عن جنسيتهم أو الوضعية القانونية لأبائهم وكفالة حقهم في الحصول على رخصة الإقامة بغض النظر عن كون آبائهم غير مرخصين بالإقامة في إيطاليا. إقرار نظام علمي موحد وصارم لإثبات السن بالنسبة للأحداث. ضمان الحق في الحصول على رخصة إقامة عند سن البلوغ في حالة توفر شروط العمل والسكن.

#### **4. إغلاق مراكز التحقق من الهوية والإبعاد CIE الموجودة حالياً.**

ضمان صدور قرارات الحد من الحرية الشخصية (الإيقاف أو الاعتقال) من طرف القضاء المحترف بدلاً من قضاء الصلح (Giudice di pace) مساوياً بما يسري على المواطنين الإيطاليين وأن يتم إجراء التحقق من هوية الأشخاص الذين يشكلون خطراً اجتماعياً خلال مدة الاعتقال في السجن دون اللجوء، لاحقاً، للإيقاف الإداري مرة أخرى. اعتماد إجراء الطرد في حالة التجاوزات الخطيرة للقانون فقط وتشجيع الرجوع الطوعي للبلد الأصلي. إخضاع إتفاقيات إعادة القبول Accordi di riammissione مع الدول الأخرى لموافقة البرلمان دائماً، وإلغاء القوانين التي تعاقب الدخول والإقامة السرية غير المرخص بها.

#### **5. ضمان الممارسة الفعلية لحق اللجوء في جميع الحدود الإيطالية، خصوصاً البحرية منها. صياغة**

نص قانوني موحد بخصوص موضوع اللجوء. ضمان الاستقبال والإيواء لطالبي اللجوء وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي في جميع الحالات، حتى في ما يسمى بمناطق الإنزال، إلغاء مراكز الإيواء الموجودة حالياً (CARA) عدم اللجوء إلى إيقاف طالبي اللجوء السياسي إلا في الحالات الاستثنائية. إصلاح تشكيلة اللجان الجهوية (المختصة بالنظر في طلبات اللجوء) ومعايير الحماية الإنسانية Protezione umanitaria. التمكين من الاستفادة بشكل أوتوماتيكي من حق الدفاع المجاني، وضمان حق البقاء في إيطاليا (والاستفادة من حق الإيواء) بالنسبة لطالبي اللجوء السياسي الذين رفعوا قضايا أمام السلطات القضائية الإيطالية.

#### **6. ضمان احترام مبدأ عدم التمييز**

وذلك بالعمل على استكمال ترتيب وصياغة مختلف أنواع المساطر القضائية المتعلقة بمحاربة التمييز. خلق هيئة وطنية مستقلة لمحاربة التمييز تكون ذات صلاحيات حقيقية في التحقيق وإصدار العقوبات. ضمان حق الاستفادة من مسطرة الاعتراف بوضعية "عديم الجنسية" status di apolide بمسطرة إدارية أيضاً وكذلك حق الحصول على رخصة الإقامة مباشرة عند تقديم طلب بذلك بغض النظر عن فترة الإقامة السابقة. صياغة قانون وطني يشرع منظومة خاصة لضمان المساواة في الفرص والحماية للأشخاص المنتمين للأقليات اللغوية الغجرية والسنتية Minoranza linguistica dei Rom e dei Sinti في إيطاليا.

#### **7. ضمان المساواة في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ولوج وظائف القطاع العمومي وذلك**

بالغاء الشروط والمتطلبات التمييزية التي تعيق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة "الخيرية" - الإعانات" وذلك لجعل المنظومة القانونية الإيطالية متطابقة مع مبادئ القانون الدولي والأوروبي. الاعتراف

للأجانب بحق ولوج سلك الوظيفة العمومية، باستثناء تلك التي تتعلق بممارسة سلطات عمومية وحماية المصلحة الوطنية.

### **8. حماية ضحايا الاستبعاد والاستغلال الفاحش**

وذلك بضمان أشكال حقيقية للتعويض مع فترة اولية للتدبر "من أجل الإختيار"، منح رخصة الإقامة بغض النظر عن التعاون مع السلطة القضائية وعدم المتابعة عن المخالفات المرتكبة خلال فترة التعرض للإستغلال.

### **9. ضمان محاكمات عادلة وموحدة** لكل المواطنين الأجانب وذلك بإسناد صلاحية النظر في القضايا

التي تخص الوضعية القانونية للمواطن الأجنبي للقضاء العادي فقط ( وذلك باستبعاد سواء القضاء الإداري أو قضاء الصلح Giudice di pace ) وضمان حق المواطن الأجنبي في الإدلاء بأقواله في جميع الحالات.

تحسين الظروف القانونية وإمكانيات استقرار وضعية الإقامة للمواطنين الأجانب **المعتقلين في السجون** أو المستفيدين من التدابير البديلة عن الإعتقال (لقضاء العقوبة) *misure alternative alla detenzione*

### **10. إصلاح قانون الجنسية وحق التصويت**

وذلك بالإعتراف للمواطنين الأجانب المقيمين في إيطاليا بحق التصويت في الإنتخابات البلدية (والمدن الكبرى) وحق الحصول على الجنسية في مدة أقصر من خلال إجراءات أكثر سرعة وشفافية. إعطاء قيمة أكبر لمبدأ الرابطة الترابية (*ius soli*). وأن يضمن للأطفال، خصوصا المولودين منهم فوق التراب الإيطالي، سبلاً خاصة تسهل اكتساب الجنسية الإيطالية.